

تونس · موجز اقتصادي 2019-2025

بعد خمس سنوات، الأزمة الاقتصادية بلا أفق للانفراج

مرّت خمس سنوات على «الانقلاب الذاتي»[†] الذي نفّذه قيس سعيد في خضمّ أزمة كوفيد-19. شهدت البلاد تفكيك مؤسساتها الديمقراطية واستبدالها بنظام رئاسي مفرط في مركزته. كان من وعود سعيد، وآمال الناس آنذاك، أن يتبنّى هذا النظام «نموذجاً جديداً» يُعيد الازدهار بعد عقد شديد الاضطراب. غير أنّ المؤشرات على ماهيّة هذا النموذج كانت قليلة، بما يتجاوز «إنهاء» الفساد والاعتماد على الموارد الوطنية.

وبعد خمس سنوات، تزوي الأرقام حكايةً مختلفةً لكثّرها مألوفة: الدساتير والمؤسسات الجديدة، إلى جانب إسكات المعارضة السياسية، لا تُحقّق بذاتها تنميةً بشريةً أو ازدهاراً اقتصادياً. حتى المستحدثات القليلة لسعيد، مثل «الشركات الأهلية»^{*} [13] المدعومة بكثافة من الدولة، لم تُظهر بعد أيّ فائدة. أمّا الصفقة السلطوية الكلاسيكية – صمّت سياسيّ مقابل ازدهارٍ نسبيٍّ، وهي طيلة عقودٍ سمة نظام بن علي – فلم يكن ممكناً إعادة إنتاجها ولا تجديدها.

[†] «الانقلاب الذاتي» (Auto-golpe): حين يستحوذ رئيس في السلطة على الحكم، غالباً بمساعدة الجيش، ويُعطل البرلمان وسائر السلطات ليحكم بلا معارضة (Kurian, 2011) [14].

^{*} «الشركات الأهلية»: شكلٌ من المؤسسات استُحدث عام 2022 – تعاونيات محلية أو جهويّة تضمّ 50 عضواً على الأقلّ من المنطقة نفسها، تُعزّز التنمية الجهوية والعدالة الاجتماعية، وشجّعها النظام عبر قروض البنوك العمومية والامتيازات الجبائية (Nasri & Dhahbi, 2024; Business News, 2026) [8][13].

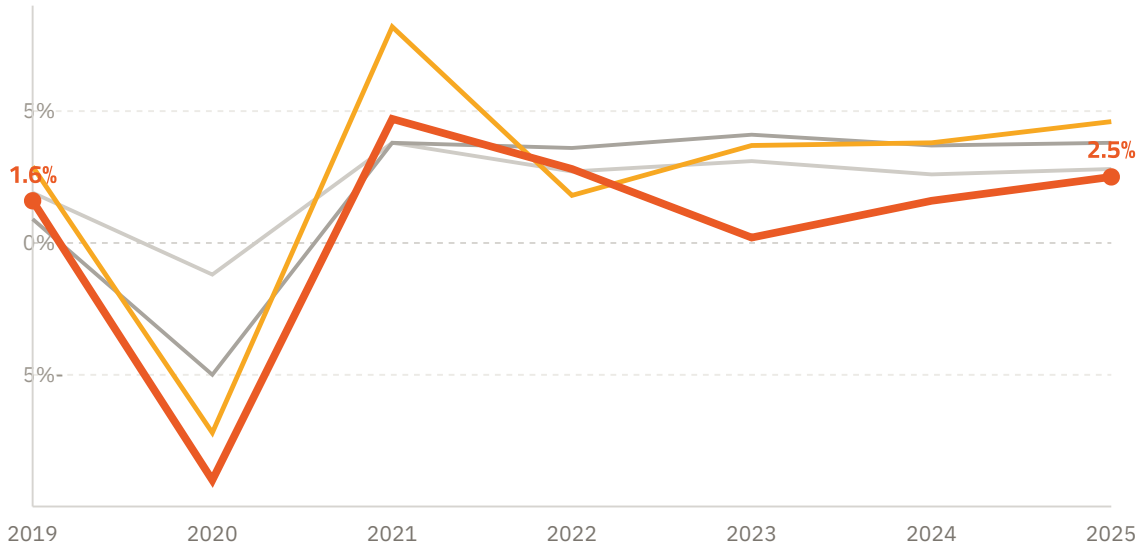


متظاهرون يتجمعون في شارع الحبيب بورقيبة احتجاجاً على «القرارات الاستثنائية» للرئيس التونسي قيس سعيد وسط انتشار أمّيجٍ مكثّف في تونس العاصمة، في 10 أكتوبر 2021. ©ناصر الطال/الأناضول

موجزٌ بالأرقام عن الاقتصاد التونسي في عهد قيس سعيد، 2019-2025. قائمة المصادر الكاملة في الصفحة الأخيرة.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سنوياً %

المصدر: البنك الدولي (2026)، نمو الناتج المحلي، سنوياً % [1]



تونس (2.5% في 2025) — المغرب (4.6%) — الجزائر (3.8%) — الأردن (2.8%)

تضررت تونس بشدة من الركود الذي أحدثته جائحة كوفيد-19، بخسارة تُقارب 10% من ناتجها المحلي. وبعد الانتعاش الأولي عقب الجائحة، ركد النمو وكاد يعود إلى الانكماش في 2023، وظلّ أبطأ من أن يُخفّض البطالة. ومقارنةً بجيرانها في المغرب العربي وباقتصادٍ مماثل في الحجم (الأردن)، سجلت تونس أسوأ ركودٍ عام 2020 وانتعاشاً طفيفاً فقط في 2021؛ ومنذ 2023 تخلف نموّها عن المنطقة.

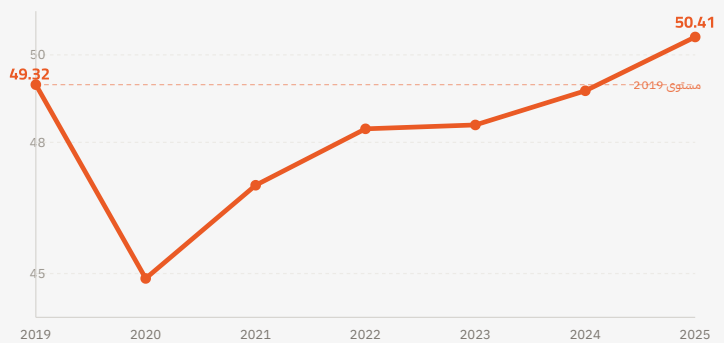
02 . الناتج المحلي

الناتج المحلي الإجمالي، بالدولار الثابت 2015 (مليارات)*

المصدر: البنك الدولي (2026)، الناتج المحلي بالدولار الثابت 2015 [2]

5 سنوات

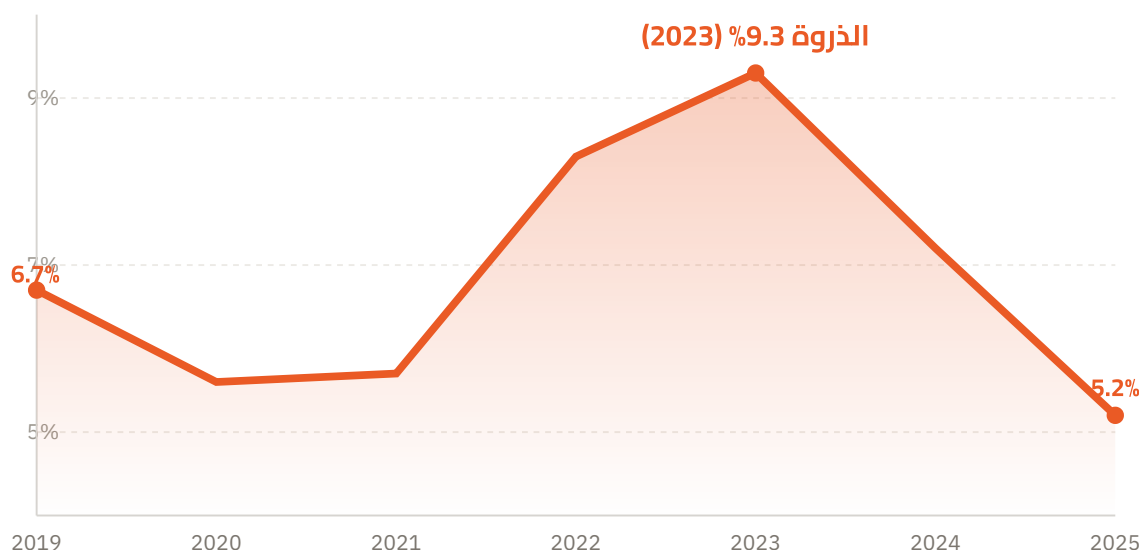
احتاجتها تونس لتتجاوز من جديد ناتجها قبل الجائحة. أنجزت المغرب والأردن ذلك في سنة واحدة (2021)، والجزائر في سنتين (2022).



* بالدولار الثابت 2015: عُدلت الأرقام لإزالة أثر التضخم، بحيث تعكس التغيرات نموّاً حقيقياً في الإنتاج لا مجرد ارتفاع الأسعار.

تضخم أسعار الاستهلاك، سنوياً %

المصدر: البنك الدولي (2026)، التضخم، أسعار الاستهلاك، سنوياً % [3]



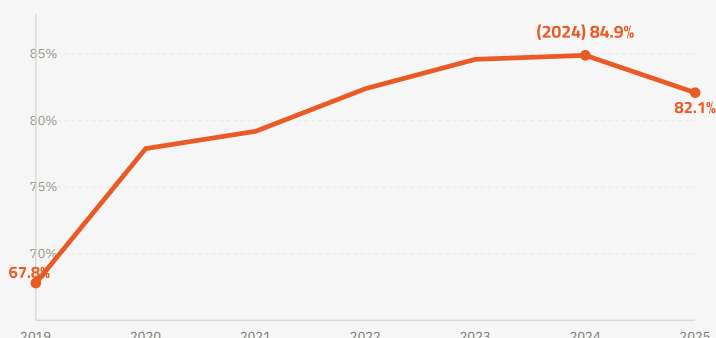
بلغ التضخم ذروته في 2023 ثم تراجع، لكنّه لم ينزل دون 5%. حمّل النظام الوسطاء مسؤولية المضاربة؛ وهو في الواقع انعكاس لتراجع قيمة الدينار (ارتفاع كلفة الواردات) وتزايد اقتراض الدولة من البنك المركزي.

الدين العام، % من الناتج المحلي

المصدر: وزارة المالية - تونس (2026)، الدين العام، % من الناتج المحلي [4]

58%+

موظف عمومي، من 435,000 عام 2010 إلى 687,000 عام 2026، إذ مَوَّلَ الدَّيْن الانتداب في القطاع العام لشراء السلم الاجتماعي.



أعاق الانتقال الديمقراطي في تونس لجوء متزايد إلى الاستدانة لتمويل الانتداب في القطاع العام سعياً لشراء السلم الاجتماعي: ارتفع عدد الموظفين العموميين من 435,000 عام 2010 إلى 687,000 عام 2026 (+58%) [15]. ورغم تباطؤ هذا المنحى فإنّه لم يتوقف. وبعد أزمة كوفيد-19، اقترضت تونس مراراً لاستيراد سلع أساسية، لا سيما الطاقة والقمح. وصار الدَّيْن وسيلةً لدفع كلفة الواردات الحيوية والأجور وسداد ديون سابقة، ما يُغرق تونس في حلقة مفرغة.

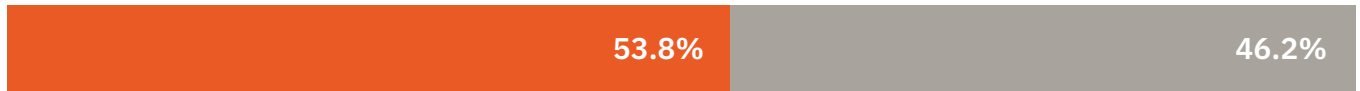
الدين الخارجي مقابل الداخلي

المصدر: الخضراوي، إنكفاضة (2026) [5]

2019



2024



الدين الداخلي ■ الدين الخارجي ■

للمرة الأولى منذ الاستقلال، بات الدَّيْن التونسي عام 2024 محمولاً بالأساس من جهاتٍ داخلية — البنوك والبنك المركزي — مع ارتفاع الفائدة ورفض سعيّ شروط صندوق النقد الدولي، ما أغلق باب التمويل الخارجي. وأدّى «أثر المزاحمة» الناتج إلى حرمان المؤسسات الصغرى والمتوسطة والأسر من التمويل، وتراجع نسبة الاستثمار مقارنةً بالعقد السابق [9][10]؛ كما زاد سعر فائدةٍ مرجعيّ بلغ 7% وقانون 2025 المانع للشيكات المؤجلة من الضغط على المؤسسات الصغيرة والاستهلاك [11].

الآلية

لماذا يبقى النمو عالقاً

المؤشرات ليست أعراضاً منفصلة. تشكّل خيارات سعيّ التمويل سلسلة تمتدّ من استدامة الدولة وصولاً إلى سوق الشغل مباشرةً.

تراجع الاستثمار

انخفضت نسبة الاستثمار دون مستواها في العقد السابق.



مزاحمة التمويل

يتّجه معظم التمويل إلى الدولة، لا إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة أو الأسر.



استدامة داخلية + فائدة

7%

تموّل الدولة نفسها من البنوك المحلية والبنك المركزي بسعر فائدة مرجعيّ مرتفع.

نموّ أضعف من أن يخفّض البطالة

ينمو الإنتاج ببطءٍ يعجز عن استيعاب العاطلين، خاصةً الشباب.

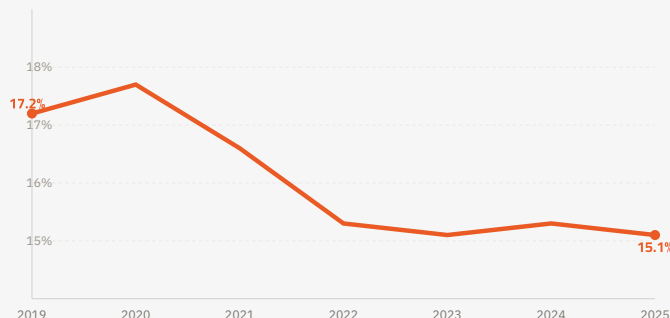
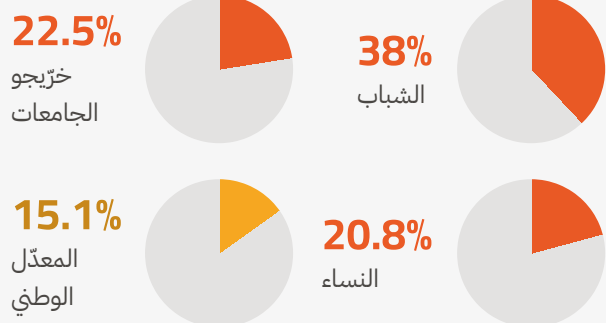


ويُضغَط الاستهلاك من الاتجاه نفسه: قطع قانون 2025 الذي أنهى الشيكات المؤجلة مصدراً واسعاً لتمويل الأسر والمؤسسات الصغيرة، ويثبّت سعر الفائدة المرتفع الاقتراض والإنفاق معاً. أما التضخّم فهو أقلّ ارتباطاً بـ«المضاربين» منه بحسابٍ بسيط: دينارٌ متراجع القيمة ونقدٌ جديد يصدره البنك المركزي أسرع من نمو الاقتصاد.

معدّل البطالة، %

المصدر: البنك الدولي (2026)، البطالة، تقدير منظمة العمل الدولية [6]

الربع الأخير 2025، نسبة البطالة حسب الفئة



تراجعت البطالة بنقطتين مئويتين منذ الجائحة، لكنّها تبقى قرب 15%. ولا يزال الشباب والخريجون والنساء ممثلين بشكلٍ مفرط [12]، فيما تسحب هجرة أدمغة متسارعة الشباب التونسي المؤهل إلى الخارج.

07 . الأجر الأدنى

الأجر الأدنى (SMIG) بالقيمة الحقيقية، 2019 = 100

الأجر الأدنى الاسمي لنظام 48 ساعة (مراسيم الرائد الرسمي) مخصوماً منه تضخم أسعار الاستهلاك حسب البنك الدولي [7]

31%+

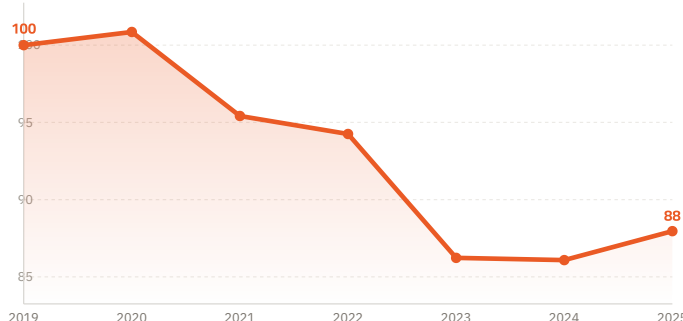
اسمي

دينار 528.3 → 403.1

12%-

بالقيمة الحقيقية

2025 → 2019



ارتفع الأجر الأدنى اسمياً في كلّ مراجعة، وهو ما يبدو تقدماً. لكن بعد خصم التضخم، تراجع بنحو 12%.

لم يكن التآكل متدرجاً بثبات: صمدت القيمة الحقيقية حتى 2020، ثم هبطت بحدّة خلال موجة التضخم 2021-2023 وبلغت قاعها في 2023-2024. ولم تُعوّض زيادتنا 7% (ماي 2024) و7.5% (جانفي 2025) سوى جزء من الخسارة. ولا يزال العامل بالأجر الأدنى يملك قدرة شرائية حقيقية أقلّ بنحو 12% ممّا كانت عليه في 2019 — إذ تعادل 528.3 ديناراً في 2025 نحو 355 ديناراً بقيمة 2019، مقابل حدّ أدنى قدره 403.1 دينار في 2019.

- World Bank. (2026). *GDP growth (annual %): Tunisia, 2019–2025* [Data set]. Retrieved July 23, 2026, from <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=TN> .1
- World Bank. (2026). *GDP (constant 2015 US\$): Tunisia, 2019–2025* [Data set]. Retrieved July 23, 2026, from <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?locations=TN> .2
- World Bank. (2026). *Inflation, consumer prices (annual %): Tunisia, 2019–2025* [Data set]. Retrieved July 23, 2026, from <https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=TN> .3
- .Ministère des Finances – Tunisie. (2026). *Dette publique (% du PIB): 2019–2025* [Data set] .4
- Khadhraoui, M. (2026, April 21). Tunisie : la dette silencieuse. *Inkyfada*. <https://inkyfada.com/fr/2026/04/21/tunisie-dette-publique-kais-saied-dataviz> .5
- World Bank. (2026). *Unemployment, total (% of total labor force), modeled ILO estimate: Tunisia, 2019–2025* [Data set]. Retrieved July 23, 2026, from <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=TN> .6
- Minimum wage (SMIG, 48-hour week): Tunisian government decrees, Journal Officiel de la République Tunisienne (JORT) — 2019: .7
403.104; 2020–2021: 429.312; 2022–2023: 459.264; 2024: 491.504; 2025: 528.320 TND. Real values computed by deflating each year
.by cumulative World Bank CPI inflation [3]
- Nasri, J., & Dhahbi, M. (2024, December 4). Les entreprises communautaires : au cœur du projet présidentiel. *Inkyfada*. .8
<https://inkyfada.com/fr/2024/12/04/entreprises-communautaires-tunisie>
- Institut Arabe des Chefs d'Entreprises (IACE). (n.d.). *Note sur l'effet d'éviction*. <https://iace.tn/note-effet-deviction> .9
- African Manager. (2025). *L'investissement en Tunisie décline à 16% durant la quinquennie 2020–2024*. .10
<https://africanmanager.com/linvestissement-en-tunisie-decline-a-16-durant-la-quinquennie-2020-2024>
- Le Monde. (2025, February 20). En Tunisie, la nouvelle loi sur les chèques fragilise l'économie. *Le Monde*. .11
https://www.lemonde.fr/afrique/article/2025/02/20/en-tunisie-la-nouvelle-loi-sur-les-cheques-fragilise-l-economie_6556287_3212.html
- Institut National de la Statistique (INS). (2026). *Indicateurs de l'emploi et du chômage, quatrième trimestre 2025*. .12
<https://www.ins.tn/publication/indicateurs-de-lemploi-et-du-chomage-quatrieme-trimestre-2025>
- Business News. (2026, March 31). *95 millions de dinars pour les entreprises communautaires : l'État met la main à la poche*. .13
<https://businessnews.com.tn/2026/03/31/95-millions-de-dinars-pour-les-entreprises-communautaires-letat-met-la-main-a-la-poche/1394387>
- Kurian, G. T. (Ed.). (2011). Autogolpe. In *The Encyclopedia of Political Science* (pp. 107–108). CQ Press. .14
<https://doi.org/10.4135/9781608712434.n106>
- Le Courrier de l'Atlas. (n.d.). *Tunisie : la masse salariale publique continue de peser lourd sur les finances de l'État*. .15
<https://www.lecourrierdelatlas.com/tunisie-la-masse-salariale-publique-continue-de-peser-lourd-sur-les-finances-de-letat>